

# مخاوف من تأثير انخفاض التدفقات الاستثمارية الأجنبية على قطاع السياحة

المركزى لتقرير صادر عن الجهاز لمدى خبراء السياحة حيث أشار التقرير إلى أن الاستثمارات الأجنبية تراجمت خاصة في قطاع السياحة ويقدر التقرير نسبة التراجع بـ ٢٤,٨٪ .. فيما أكد زهير جرانة وزير السياحة في تصريحات سابقة أن القطاع منى بخسارة تقدر بنحو ١,٢ مليار دولار نتيجة نقص الإيرادات التي بلغت ٢٠,١٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨ وكذلك انخفاض في عدد السياح بنسبة ٢٠,٢٪ مقارنة بنفس العام وطلبنا لتقرير الاقتصادية فإن التدفقات الرأسمالية في بداية العام الماضي وصلت إلى ١,١ مليار دولار بانخفاض قدره ١٢٪

## الزيت: سياسة حرق الأسعار ساهمت في عدم وجود سيولة نقدية كافية للاستثمار

تحقيق: عبد الرزاق الشويخي

القابلة مشهود تدفقا في الاستثمارات خاصة مع بداية تنفيذ متحف الحضارة الذي سيكون قريبا من منطفة أثرية هامة وهو بالطبع يحتاج إلى بنية سياحية قريبة منه الأمر الذي يغري مستثمري السياحة في التواجد بالقرب من هذا المتحف

وبالتالي سيتم وضع مجموعة من الاستثمارات في شتى المجالات الفندقية والمنشآت السياحية وكذلك الشركات وكل ذلك ناتج بسبب قرب المتحف من منطقة الاهرامات بالإضافة إلى وجود شبكة من الطرق والتوقف أن سعر الأراضي في هذه المنطقة سيرتفع بصورة شديدة. وأضاف الزيات أن سياسة خفض الأسعار التي لجأ إليها القطاع السياحي في الفترة الأخيرة بسبب الأزمة المالية والتي كان مجبرا فيها لذلك أدت بصورة سلبية إلى عدم وجود سيولة نقدية نتيجة وجود منافسة مبهمة وهذا كان له الأثر السلب على الاستثمار حيث توقف.

استمرارا على ضرورة التفسير في نوع القطاع السياحي الذي يعانى نقصا حتى لاتهدو الموارد ويتم توجيه الغرف السياحية وأمين مندوق غرفة الفنادق أن هناك مبررات كثيرة لتراجع التدفقات الاستثمارية إلى مصر وهذا الأزمة المالية العالمية إلا أن هذا التراجع سيؤثر بالسلب على



كبيرة على كافة المستويات. وأضاف الزيات أنه ليس تقديم خدمة تحفيزية للاستثمار في القطاع السياحي بمعنى زيادة الإعفاءات الضريبية ولكن الأخطر من ذلك هو عدم بنية قانونية واضحة للعماد توضح للمستثمر مستقبلا الخطوات التي يتبعها وهذا يعطى درجة عالية من التافهية مع مقاصد سياحية منافسة في المنطقة.

وحد الزيات من الغلظة في أسعار الأراضي في الفترة الحالية مؤكداً أن كل مكان يجب أن يختلف سعره عن الآخر فمكان قريب من النيل لن يكون ثمن أرضه مثل قطعة أرض في صحراء. من ناحيته أكد عبد العزيز عبدالرازق رئيس لجنة العلاقات الحكومية باتحاد الغرف السياحية وأمين مندوق غرفة الفنادق أن هناك مبررات كثيرة لتراجع التدفقات الاستثمارية إلى مصر وهذا الأزمة المالية العالمية إلا أن هذا التراجع سيؤثر بالسلب على

## عادل عبدالرازق: تعدد الجهات أهم أسباب تراجع الاستثمار السياحي

القطاع السياحي وسيجعله يستغرق وقتا أطول للتعافي وأضاف عبدالرازق أن كثيرا من الخبراء توقعوا أن يحدث تدفق للاستثمار من السوق العربي خاصة الخليجى بسبب الأزمة بسبب نظرا لاستقرار السوق المصري ولتحقيق المستثمرين أرباحاً طائلة من استثماراتهم السابقة بعد فترة وجيزة من بداية التشغيل تعتمد التكاليف الاستثمارية وأسماال المشروع إلا أن ذلك التدفق لم يتم بسبب عدم وجود رسالة واضحة لمجتمع



هالة الهوارى

## هالة الهوارى: قطاع السياحة المصرى قادر على تجاوز الأزمة

تحديد الجهات الاستثمارية وهي أكثر من ١٥٠ مستثمرا على درجة كبيرة من الأهمية وأغلبهم عرب وسوف يتم طرح أهم المشروعات الاستثمارية الواجب المقترح تنفيذها عليهم لدراساتها فتحن في أشد الحاجة إلى إنشاء مارينا في شرم الشيخ وإقامة العديد من الفنادق .

في منطقة الاهرامات وذلك بالإضافة إلى الحاجة إلى المشروعات الكاملة للقطاع السياحي خاصة المشروعات الترفيهية في شرم الشيخ والغردقة. وأضاف عبدالرازق أن هناك خطة لزيادة الاستثمارات في القطاع السياحي البيئي خاصة مع تحويل شرم الشيخ إلى مدينة خضراء في ٢٠٢٠ الأمر الذى سيؤدى إلى المزيد من الاستثمار في هذا المجال خاصة أنه لايجتاج إلى أموال طائلة مقارنة بباقي القطاعات السياحية. من ناحيته أكد باسل السيسى رئيس اللجنة

الاقتصادية بقرعة الشركات أن خطة جذب ١٤ مليون سائح في نهاية ٢٠١١ ستتناثر بالسلب بسبب هذا الانخفاض وبالتالي لابد من العمل على استعادة هذه التدفقات لأن عدم

استعادتها سيجعل هناك فرصاً كثيرة ضائعة بالإضافة إلى تأثيراته السلبية المباشرة وغير المباشرة سواء من ناحية البطالة والأيدى العاملة أو من ناحية مساهمة القطاع في الناتج القومى.

وأضاف السيسى أن وزارة السياحة في هذه الفترة تعمل وتنسق مع مقاصد سياحية أخرى في المنطقة من أجل دفع عجلة الاستثمارات وهو ما يتضخ في زيارة وزير السياحة إلى تركيا وكوريا الجنوبية. وأكد صلاح الدين فهمى أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر أن هناك عوائق أمام الاستثمار تجعله ينخفض فراس المال جبان ويحتاج إلى التشجيع وهذا اتضح في الأزمة المالية العالمية فالقطاع الخاص يساهم بـ ٩٥٪ من حجم الاستثمارات السياحية إلا أن قطاع السياحة يختلف عن غيره من القطاعات الاستثمارية الأخرى فأى مشروع يعيد رأسماله خلال فترة لا تتجاوز عشر سنوات كما أن كل ١٠٠ دولار منها ٢٠ دولاراً من القطار السياحي الأمر الذى يضيف بعداً هاماً لهذا القطاع خاصة مع زيادة ناتجه وتوقفه على قناة السويس.

وأضاف فهمى أن هذا الانخفاض لن يستمر طويلا بسبب بوادر تعافى الاقتصاد العالمى خاصة في أوروبا وأمريكا وهما سوق سياحية للتمتع السياحي المصرى حيث تعود هذه التدفقات إلى سابق عهدها في فترة وجيزة. ولفت فهمى إلى أن انخفاض الاستثمار في السياحة أزمة بشكل كبير في تقاوم أزمة السياحة على المدى القصير إلا أنه سيتم استرجاع هذه العالمة مع بوادر التعافى من ناحيتها أكدت الدكتورة هالة الهوارى خبير الاقتصاد ورئيس اللجنة الاستثمارية بجمعية شباب رجال الأعمال أن انخفاض التدفقات الاستثمارية لايعنى بالضرورة تضرره اذا أمكن استرجاع هذه التدفقات حيث أن كثيرا من القطاعات السياحية لاتزال غير مكتملة خاصة أن النظام الاقتصادي في قطاع السياحة لبيت قدرته على مواجهة الأزمات أكثر من غيره.

## صلاح فهمى: الانخفاض لن يستمر طويلا بعد تعافى الاقتصاد العالمى